



حالة معتقل الرأي أحمد جعفر

منتدى البحرين لحقوق الانسان

29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022

WWW.BFHR.ORG



الفهرس

2	خلفية
3	تصريح مسؤل الرصد والتوثيق في منتدى البحرين لحقوق الانسان حسين نوح حول قضية تسليم المعتقل أحمد جعفر
3	حادثة ضربه أثناء نقله إلى زنزانة المعتقلين الجنائيين
4	الأحكام التعسفية
5	حالة التضيق المستمر
5	الملابس
5	الطعام
5	الكتب
5	الاتصال
5	المال
5	حالته الصحية
6	مضاعفات ضربه على صدره
6	هشاشة العظام
6	ضعف النظر
6	المخاطرة بحياته في فترة انتشار كورونا
6	الشكاوى المقدمة

خلفية:

الاسم: أحمد جعفر محمد علي

تاريخ الميلاد: 19 ديسمبر/ كانون الأول 1973

تاريخ الاعتقال: 24 يناير/ كانون الثاني 2022

المنطقة: جدحفص

الأحكام القضائية: محكوم في 7 قضايا، مجموعها (5 أحكام مؤبد + حكم بالحبس 10 سنوات + حكم بالحبس 3 سنوات)

الحالة الصحيّة: يعاني من مضاعفات تعرضه للضرب على الصدر، ومن هشاشة العظام، وآلام مستمرة في الظهر والرجل ناتجة عن إصابات، بالإضافة إلى ضعف البصر.

في سنة 2012 سافر أحمد جعفر من البحرين إلى إيران ولم يعد إلى البحرين إلا بعد استرداده قسراً من صربيا التي سلّمته سلطاتها إلى السلطات البحرينية رغم صدور قرار من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بوقف ترحيله، في 24 يناير/ كانون الثاني 2022 على أساس وعود من السلطات البحرينية بأن تتم إعادة محاكمته في القضايا التي أدين فيها، وكانت في حينها 6 قضايا من بينها ثلاثة تهم في حوادث حصلت أثناء تواجده خارج البحرين بين عامي 2013 و2015 مثل تهمة "المشاركة بقتل الشرطي الاماراتي الشحي" الذي قتل سنة 2015 أو ما يُعرف بقضية "سرايا الأستر". وقد حوكم غيابياً في القضايا الستة وهو خارج البحرين، وصدرت بحقه الأحكام عن المحكمة الكبرى الجنائية من بينها 4 أحكام بالسجن المؤبد وحكم بالسجن 10 سنوات، وأحكام إسقاط الجنسية ترافقت مع كل الأحكام الستة. تمّ إعادة جنسيته لاحقاً في إحدى القضايا ممّا يعني ضمناً إسقاط أحكام تجريده من الجنسية في كل القضايا وإعادة جنسيته بالمطلق.

اعتقل أحمد جعفر فور وصوله قسرياً إلى البحرين وكان يبلغ من العمر 48 سنة. بُعيد اعتقاله، أُخذ أولاً إلى مبنى التحقيقات الجنائية حيث تمّ التحقيق معه وبقي فيه لمدة يوم كامل، ثمّ نقل إلى توقيف سجن الحوض الجاف حيث تمّ إبقائه في العزل الانفرادي لمدة أسبوعين إلى أن تمّ نقله إلى سجن جو المركزي واحتجازه في المبنى رقم (4) المخصص لعزل السجناء أولاً، ثمّ نقل إلى المبنى (12) العنبر (3) الغرفة رقم

(1) مع معتقلين جنائيين متهمين بالمخدرات والاعتصاب وغيرها من الجرائم التي على أساسها اعترض أحمد على احتجازه معهم وطالب بنقله إلى العنبر (1) في نفس المبنى حيث يوجد معتقلين سياسيين.

تصريح مسؤول الرصد والتوثيق في منتدى البحرين لحقوق الانسان حسين نوح حول قضية تسليم المعتقل أحمد جعفر:

"مجتمع مدني حقوقي بحريني كنا نأمل من السلطات الصربية أن تأخذ نتائج القرار الصادر من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بوقف ترحيله بعين الاعتبار، ولكن نتيجة تجاوز القرار جعلت السلطات البحرينية تتماذى في الانتهاكات الواقعة بحق أحمد جعفر التي تتحمل مسؤوليتها السلطات الصربية بشكل أولي؛ فهي نتيجة تسليمها للاجئ سياسي معارض تسببت بتعريضه للتعذيب القاسي وسوء المعاملة، ونطالب وزارة الخارجية الصربية بتصحيح خطأها بحق سجين الرأي أحمد جعفر والضغط على السلطات البحرينية للإفراج عنه أو إعادته إلى صربيا."

حادثة ضربه أثناء نقله إلى زنزانة المعتقلين الجنائيين:

أثناء نقله إلى المبنى (12) العنبر (3) الغرفة رقم (1) بتاريخ 19 فبراير/ شباط 2022، رافقه 6 عناصر شرطة، أحدهم كان يحمل جهاز كاميرا بيده وبصوّر عملية نقل المعتقل. وبعد معرفة أحمد بأنه سيتم احتجازه مع سجناء جنائيين، اعترض على الأمر فقبل اعتراضه بالضرب المبرح على مختلف أنحاء جسده وعلى صدره بشكل أخص من قبل عنصرين من الشرطة الستة أحدهم يدعى "صدّام" والآخر يماني الجنسية لم يذكر اسمه، وذلك على مرأى الكاميرا التي كان يصوّر فيها عنصر آخر وكاميرات المراقبة المنتشرة في المبنى.

أدى ضربه المبرح على الصدر إلى تدهور حالته الصحية حينها، فأعلن إضرابه عن الطعام احتجاجاً على ما تعرّض له وتقدّم بشكوى حول الأمر، وعلى إثرها حضرت وحدة التحقيق الخاصة بتاريخ 25 فبراير/ شباط 2022 كان من ضمنها وكيل النيابة خالد الجلاهمة، وتمّ فحصه من قبل الطبيب الشرعي الخاص بوحدة التحقيق وتصوير آثار الإصابات على جسده ولكن لم يتلقى أي علاج. استمع وكيل النيابة إلى أقواله ودونها وادّعى أنه يؤيّد وأنه حريص على حقوقه واكتفى بنصحه بأن لا يصطدم بعناصر شرطة السجن وطلب منه

التوقيع على أقواله، فوقَّع عليها أحمد دون أن يقرأها. في اليوم التالي حضر وكيل النيابة محمد الزباري وأخذ أقواله أيضاً ودونها ثم طلب منه أن يوقَّع عليها، فوقَّع أحمد عليها أيضاً دون أن يقرأها، معتقداً أنها فعلاً نفس الأقوال التي أدلى بها.

أثناء محاكمته أخبره القاضي بأنه متَّهم بضرب الشرطي "صدّام" استناداً إلى مستند الأقوال الذي وقَّع عليه والذي جاء فيه أنه يعترف بأنه هو من اعتدى على الشرطي وليس العكس. بناءً على ذلك، اكتشف أحمد أن قد تمَّ إيهامه بأنه وقَّع على أقواله في حين كان فعلياً يوقَّع على أقوال ملفَّقة حولته افتراءً من مجني عليه إلى جانٍ. وبعد طول مطالبة من قبله ومن قبل عائلته ومحاميته (التي عينتها له المحكمة) تمَّ إبراز الفيديو الذي يُظهر وقائع الحادثة ولكن القاضي لم يأخذها بعين الاعتبار، بينما أدلى عناصر الشرطة بأنَّ أحمد ضرب الشرطي وعضّه أيضاً، فاعترض أحمد على تلك الإدلاءات محتجاً بأنه كان مكبّل اليدين والرجلين ولم يكن يقدر حتّى أن يدافع عن نفسه من ضربات الشرطي، وطالب بإبراز الأدلّة ولكن لم يتم تقديم أي دليل يؤكد إدلاءات عناصر الشرطة.

رغم ثبوت إدلاءات أحمد بالفيديو المصوّر، وضعف حجّة الطرف الآخر وفقدانه للأدلّة، أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية برئاسة القاضي جاسم العجلان حكمها على أحمد بالسجن لمدة 3 سنوات في يوليو/ تموز 2022، وهي أقصى عقوبة في مثل هذه القضايا، وكان ذلك الحكم السابع بحقه، ومن المفترض أن يصدر حكم الاستئناف في هذه القضية بتاريخ 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

الأحكام التعسفية:

في القضايا الستة الأولى التي كان قد حوكم بها غيابياً وصدرت على أساسها بحقه أحكام عن المحكمة الكبرى الجنائية، بعد اعتقاله تمَّ إجباره على التوقيع على طلب الاستئناف، فاستؤنفت تلك الأحكام. قامت محكمة الاستئناف بتعيين محامٍ وكيل عن أحمد في ثلاثة قضايا كان حكم فيها بالسجن المؤبّد غيابياً، ولم يتم تمكين أحمد من التعرف على محاميه في تلك القضايا أو الالتقاء به بناتاً ولم يعرف اسمه ولم يره أبداً لأنّه لم يترافع مباشرةً في المحكمة أثناء جلسات المحاكمات. ثمَّ أصدرت محكمة الاستئناف قراراتها بتأييد جميع الأحكام الستة الغيابية، ما عدى إسقاط جزء من حكم، هو إحدى قرارات تجريده من الجنسية ممّا يعني إعادة جنسيته إليه بالملّوق رغم ورود قرار إسقاط جنسية في كل الأحكام الستة الغيابية.

حالة التضيق المستمر:

الملابس: لم يكن يسمح له بشراء الملابس من "الكانتين" رغم تزويده بالمال من قِبل عائلته، إذ كان يقتني فقط بدلة سجن واحدة، بينما يسمح لباقي المعتقلين باقتناء ثوبين آخرين وحتى ملابس مدنية مثل ال-T-shirt. وحديثاً سُمِحَ له باقتناء بدلتين غير قطنيتين ومن نسيج رديئ، إحداها صغيرة المقاس ولا بديل لها، وكِلا البدلتين لا تتناسب وضعه الصحي إذ إنّ حالة هشاشة العظام لديه تستوجب أن يرتدي ملابس سميكة تؤمّن له الدفء. طلبت عائلته بأن يسمح لها بإدخال معطف له إلى السجن ولكن لم يسمح لها بذلك رغم تأكيدها على هذا المطلب للأمانة العامة للتظلمات وللمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان. كما حاول أن يشتري حذاءً من كانتين السجن فلم يجد حذاءً بمقاس قدميه ولم يسمح لعائلته بإدخال حذاء مناسب له. (يُذَكَّرُ بأنه يُسمح للمعتقلين بانتداب واحداً منهم فقط عن كل ززانة لكي يشتري لهم حاجياتهم من الكانتين مرّة واحدة في الشهر).

الطعام: لم يكن يسمح له بشراء الطعام من الكانتين بعكس باقي المعتقلين، وكان يتلقّى فقط الوجبة المقدّمة من إدارة السجن والتي تكون ذات جودة غير ملائمة صحياً أحياناً. حديثاً سمح له بالشراء من الكانتين مرّة واحدة في الشهر.

الكتب: يسمح للمعتقلين باقتناء كتابين. يملك أحمد كتاب قرآن فقط ولكن سجّلت إدارة السجن بأنه يملك كتابين، وحين يطالب بكتاب آخر يُجاب: "أنت تملك كتابين وإن أردت أن تحصل على غيرهما فعليك أن تتنازل عن أحدهما". كما يمنع عليه من شهرين بأن يشتري أقلاماً.

الاتصال: يسمح للمعتقلين بشراء وحدات الاتصال الهاتفي (credits) التي تتيح لهم الاتصال بعائلاتهم لمدة 30 دقيقة أسبوعياً، بينما كان لا يسمح لأحمد بشرائها إلى قبل فترة وجيزة، ومع ذلك ما زال يتم حرمانه من الاتصال أحياناً رغم امتلاكه لوحدة الاتصال.

المال: في شهر أكتوبر 2022 اتصل مسؤول في إدارة السجن يدعى حميد فرج بعائلة المعتقل أحمد جعفر طلب منهم استلام مبلغ من المال يملكه أحمد كان بحوزته عند اعتقاله. طلب العنصر في أمن السجن علي فرحان من أحمد تعبئة مستند لكي يسلمه إلى حميد فرج كإجراء روتيني لتسليم النقود، ولكن لم يقم فرحان بتسليم المستند إلى المسؤول فرج من غير أي سبب واضح، وبناءً على ذلك ما زالت النقود في حوزة إدارة السجن ولم تُسَلَّم للعائلة. حاولت العائلة التواصل مع حميد فرج من أجل حل المسألة ولم يتم السماح لها بذلك.

حالته الصحية:

مضاعفات ضربه على صدره: ما زال يعاني من تداعيات تعرّضه للضرب على صدره من قِبَل الشرطي "صدّام"، إذ أصبح يعاني من تورّم وتشوّه في الجهة اليسرى من الصدر. طالب بالعلاج لصدره على مدى تسعة أشهر ولم يلقى أي تجاوب حتى تاريخ 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 حيث عاينه أخيراً طبيب السجن وطلب نقله إلى المستشفى، فأجريت له صورة شعاعية في مركز القلعة المخصص للمعتقلين، ولم تسمح إدارة السجن بعرضه على أخصائيين في مستشفى السلمانية.

هشاشة العظام: يعاني أحمد من مشكلة هشاشة في العظام وآلام مستمرة نتيجة إصابة في الظهر وكسر قديم في رجله، بالإضافة إلى ضعف في النظر. يحتاج بشكل مُلح لتلقي علاج لعظامه من ضمنها علاج فيزيائي. منذ أن تمّ نقله إلى سجن جو المركزي، أعطي آخر سرير متبقي في الزنزانة ويصادف موقعه مقابلاً للمكيف (جهاز تبريد الهواء) ممّا لا يلاءم هشاشة عظامه فيسبّب له ذلك آلاماً شديدة في مختلف أنحاء جسده مضافة إلى آلام الظهر والرجل. ولا يقبل أي أحد من نزلاء الزنزانة الآخرين بأن يتبادل معه السرير في موقع آخر ملائم لحالته.

ضعف النظر: أمّا بالنسبة لوضع بصره، فهو يحتاج لنظارات طبيّة وإدارة السجن لا تتجاوب لمطالباته وعائلته بتأمين النظارات ولا بتأمين أي علاج لازم لعينه.

المخاطرة بحياته في فترة انتشار كورونا: بُعيد احتجازه في الزنزانة رقم (1) في المبنى (12) العنبر رقم (3)

-التي ما زال محتجزاً فيها- كان بعض المعتقلين معه في الزنزانة مصابين بفيروس كورونا، ومع ذلك لم يتم عزلهم عن باقي المعتقلين، ممّا عرض حياة أحمد للخطر.

الشكاوى المقدّمة:

تقدمت عائلته بالشكاوى عدة مرات ولدى عدة جهات ابتداءً من الأمانة العامة للتظلمات بتاريخ 3 مارس/ آذار 2022 التي لم تلقى منها أي نتيجة إيجابية، ومن ثم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. طالبت بأن يتم عرضه على أطباء أخصائيين والسماح له باقتناء الملابس والكتب والحق بالاتصال الهاتفي مثلما يسمح لباقي المعتقلين. ولكن كل ما حصل عليه من بعد تقديم تلك الشكاوى كان معاينة طبية مرة واحدة في عيادة السجن، لم يقدّم له أي علاج فيها ولكن وُعد خلالها بأن يتم تأمين موعد طبي له مع أخصائي في المستشفى، ولم يحصل ذلك.

عادت وتقدمت العائلة بشكوى ثانية لدى المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بتاريخ 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، حضر خلالها كل من رئيسة لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة في المؤسسة روضة سلمان العرادي، ونائب رئيس المؤسسة خالد عبدالعزيز الشاعر. أكدت العائلة خلال لقاءها معهم على توصياتها السابقة التي لم تنفذ ولم تؤخذ جدياً بعين الاعتبار بالإضافة إلى المطالب المستجدة مثل استرجاع النقود التي يملكها أحمد من إدارة السجن، فوعدها بأن يلتقوا بأحمد في اليوم التالي للنظر في مسألتها.

بتاريخ 06 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 تلقت العائلة اتصالاً هاتفياً من المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان أعطوا من خلاله موعداً للقاء للجنة مجدداً بتاريخ 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 وللإفادة بنتائج الزيارة الأولى. وفي موعد اللقاء اجتمعت العائلة بأعضاء من المؤسسة هم أحمد سلوم النائب في البرلمان وعضو مجلس مفوضي المؤسسة وروضة سلمان العرادي رئيسة لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة في المؤسسة وإيمان علي رئيسة قسم الشكاوى في المؤسسة والمحامية دينا عبدالله اللطي العضو في المؤسسة، أعلمهم بأن المؤسسة ستتواصل معهم بعد 48 ساعة لإفادتهم بالنتيجة النهائية حول الشكاوى المقدمة. ثم بتاريخ 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، اتصلت المؤسسة بالعائلة هاتفياً وأعلمتهم بنتائج زيارة روضة العرادي وخالد الشاعر والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، إلى إدارة السجن، وجاءت تلك النتائج جميعها سلبية وهي كالتالي:

- بالنسبة للعلاج: اكتفت إدارة السجن بالقول بأنه يجب إجراء فحص لأحمد قبل وصف نظارة طبية له، وأنه يتلقى حقه بالعلاج.

جواباً على ذلك، ردت العائلة بأنها لم تطالب بعلاج عينيه فقط بل طالبت أيضاً بالعلاج لمرض هشاشة العظام لديه وتبعات تعرّض للضرب على الصدر من قبل منتسبي الجهاز الأمني في السجن، فلم تلقى أي تجاوب على ذلك خلال الاتصال.

- بالنسبة للملابس: قالت إدارة السجن بأنه يوجد ملابس في 'الكانتين' ولا حاجة للعائلة بأن تدخل له الملابس من خارج السجن.

فردت العائلة بأن الملابس المتوفرة في الكانتين ذات جودة رديئة ولا تتناسب مقاسه، وأنها كانت قد أعلمت أحمد سلوم في لقاءها معه أنه إذا توقرت ملابس بمقاسات كبيرة تتناسب أحمد في الكانتين، فإنها تنفذ قبل أن يصل الدور بالشراء للمبنى الذي يتواجد فيه أحمد. كما لم تحصل العائلة على أي تجاوب بالنسبة للمطلب بتوفير معطف لأحمد نظراً لحاجته الصحية لها.

وفي الاتصال الأخير مع أحمد بتاريخ 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 أخبر عائلته بأنّ زميله في الزنزانة الذي انتدب لكي يشتري الحاجيات للباقيين اشترى له حذاءً تبيّن أنّه صغير المقاس، ولا يعلم إن كان من الممكن تبديله أو استرجاع ثمنه بحال عدم وجود البديل، بعد تجربة سابقة له مُنِع فيها من تبديل أو رد بدلة كانت صغيرة المقاس. كما أعلم عائلته بأنّه يسمح لهم بالشراء مرّة كل 45 يوماً رغم أنّه من المفترض أن يكون مرّة كل شهر.

- بالنسبة للكتب: ردّت إدارة السجن بأنّها توفّر الكتب للمعتقلين من إدارة الأوقاف الجعفرية.

فردّت العائلة بأنّ أحمد طلب ادخال كتاب دعاء واحد لم يحظى به في السجن، كما حرم من اقتناء أي كتاب إضافي إلى كتاب القرآن الذي يملكه إلّا بحال التنازل عن القرآن، وقالت أنّ الأمر لا يحتاج كل هذا التعقيد.

- بالنسبة لنقله إلى زنزانة أخرى: ردّت إدارة السجن بأنّه لا يمكن نقله إلى زنزانة أخرى (إذ كان قد طالب وعائلته بنقله من زنزانة معتقلين جنائيين إلى زنزانة معتقلين سياسيين) بحجّة أنّ أحكامه طويلة المدّة بينما أحكام المحتجزين في الزنازين التي يطالب بنقله إليها فهي ما يقارب سبع سنوات. حين أخبرته عائلته بهذا الجواب، ردّ أحمد بأنّ الأمر غير صحيح وأنّ هناك معتقلين سياسيين محكومون بما يفوق 20 سنة حبس في المباني والزنازين التي يطالب بالانتقال إليها.

- أمّا بالنسبة للنقود: لم تتلقّى العائلة أي رد من المؤسسة حول طلب استرجاع النقود التي يملكها أحمد والمحتجزة عند إدارة السجن.

وقد اتصلت العائلة هاتفياً خمس مرّات بالمؤسسة بعد تلقّي الرد الأخير منها بهدف التكلّم مع رئيسة قسم الشكاوى إيمان علي، وكان يأتي الرد بأنّه لا يمكن التكلّم معها.

¹ مقال صحيفة 'غارديان' بالبريطانية (The Guardian) بالانكليزي حول ترحيل المعتقل أحمد جعفر من صربيا ودور جهاز الإنتربول في ذلك <https://www.theguardian.com/global-development/2022/feb/16/extradition-of-bahraini-dissident-from-serbia-calls-interpol-role-into-question>